اختلافات المتكلّمين بين النصّ والتاريخ – من القرن الثالث إلى السادس الهجريّ

Ibrahim AL-DIBOU* / **إبراهيم الديبو**

Speakers Controversies between Text and History-From (The Third to the Sixth Century of the Islamic Century)

Citation/©: al-Dibou, Ibrahim, Speakers Controversies between Text and History-From (The Third to the Sixth Century of the Islamic Century), Artuklu Akademi, 2015/2 (1), 71-87.

Abstract: The research argues the impact of text and history in the controversies of speakers between the third and the sixth century of the Islamic era. I have discussed that in three chapters, the first is about the causes of speech controversy, the second is about its effects, and the third is about the approach that ought to be based on the research, however, can be concluded in the main following points; Speech controversy among its famous schools doesn't tend to demean the test but, on the contrary, tries to comprehend the text and make use of its contents. History has a clear influence in formulating the speech proof and understanding the audio one. The objective material resulted from speech controversies in that historical stage is not holy to the extent that makes it replace the text and be a substitute of it.

Key words: text and history, speakers, mind guide, text guide

Nass ve Tarih Bağlamında Kelamcılar Arasındaki İhtilaflar (H. 3. ve 6. Asırlar Arasında)

Atıf/©: al-Dibou, İbrahim, Nass ve Tarih Bağlamında Kelamcılar Arasındaki İhtilaflar (H. 3. ve 6. Asırlar Arasında), Artuklu Akademi, 2015/2, (1), 71-87.

Öz: Makalede h. 3 asır ile 6. asırlar arasında mütekellimlerin arasındaki ihtilafın nass veya yaşadıkları dönemin kendisinden kaynaklı olup olmadığı üzerinde durulmuştur. Çalışma üç kısımda ele alınmıştır. Birinci bölümde kelamcılar arasındaki ihtilafın nedenleri ele alınmıştır. İkinci kısımda ihtilafların ne gibi sonuçları doğurduğu tespit edilmiştir. Üçüncü kısımda ihtilafların ortadan kaldırılması için nasıl bir metodun takip edilmesi gerektiği tartışılmıştır. Filhakika içinde bulunulan zamanın nassı anlamada ve öne sürülen delilin belirlenmesinde tesiri vardır. Şunu da belirtmek gerekir ki mütekellim arasında oluşan ihtilaflar nass mertebesine ulaşmamakta veya nass yerine geçmemektedir.

Anahtar Kelimeler: Mütekellim, tenzih, tarih, nass, kelam

* أستاذ مساعد في الفلسفة الإسلامية في كلية أرتوقلو/ماردين dibo7711@gmail.com,
(Yrd. Doç. Dr., Mardin Artuklu Üniversitesi, İlahiyat Bilimleri Fakültesi, İslam Felsefesi ABD.)

الملخص

يُعنى البحث بالكشف عن أثر النص والتاريخ في اختلاف المتكلمين بين القرن الثالث والقرن السادس الهجري وتعدُّ تلك المرحلة مؤسِّسة للمدارس الكلامية، ولها أثرها الواضح في المراحل التي جاءت بعدها، وقد تناولتُ ذلك في ثلاثة مباحث، الأول: أسباب الخلاف الكلامي، والثاني: نتائجه، والثالث: المنهج الذي ينبغي اعتماده. ويخلص البحث إلى نتائج من أهمها: أنَّ الخلاف الكلامي بين المدارس الكلامية المشهورة لم يتضمن طعنًا بالنص أو تقليلًا من أهميته، بل محاولة فهمه والاستفادة من دلالته. كان للتاريخ أثر واضح في صياغة الدليل الكلامي وفهم الدليل السمعي، فالخلاف الكلامي ينتمي للبيئة الرحبة المتنوعة التي أفرزت خلافات شتى. ليس للمادة العلمية التي أفرزها الخلاف الكلامي في تلك المرحلة التاريخية قدسية تجعلها تحلُّ محلَّ النصِّ أو تكون بديلًا عنه، بل تُفْهَمُ وفق الجوِّ العلميِّ والظروف التاريخية المحيطة بها.

الكلمات المفتاحية: الخلاف الكلامي، التنزيه، تاريخية الخلاف، قدسية النص، الاستدلال بالدليل العقلي، الاستدلال بالدليل السمعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

امتلأت كتب المتكلمين بالاختلافات الكلامية المشحونة بالجدل وتنازع الأدلة حول مسائل العقيدة، وكان من نتيجة ذلك ظهور مدارس واتجاهات مختلفة ومتفاوتة في موقفها من الدليل الشرعي والدليل العقلي، والإثبات والنفي، والتشبيه والتأويل، ومن المُسلَّم به بين الدارسين والمهتمين أنَّ تلك الاختلافات لها أسبابها المرتبطة بمناهج المتكلِّمين وموقفهم من الأدلة العقلية والنقلية، وهناك سبب آخر لا يقلّ شأنًا عن تلك الأسباب، وهو الظروف التاريخية التي نشأت فيها تلك الاختلافات، فقد نشأت في بيئة دينية واجتماعية وسياسية مختلفة، وفي ظروف تاريخية اضطرّت المتكلمين إلى الخوض في مسائل ومناقشات علمية مع المخالفين، لذلك أفرزت لنا كمًّا هائلًا من الآراء والأفكار حول فهم النص في ضوء التنزيه والإثبات.

فقد ظهرتِ المناقشات حول بعض المسائل العقدية منذ القرن الهجري الأول، إلّا أنها لم تتجاوز مرحلة الخلافات في الرأي، ثم تحوَّلت مع بداية القرن الثالث إلى اتجاهات تتبناها مجموعات وطوائف، تتميز بعضها عن بعض، وقد كان لاتساع الفتوحات الإسلامية وما أدَّت إليه من الاحتكاك بثقافات وأديان أخرى، بالإضافة إلى التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية المتدافعة داخل العالم الإسلامي كان لها أثر في تطور البحث الكلامي[1] وظهور مدارس واتجاهات تؤسس لمرحلة جديدة

1 راجع: الدكتور حسن الشافعي، المدخل إلى علم الكلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية 1991م، ص 55 .

يسعى كل طرف فيها لفرض رأيه والانتصار له، من خلال حلقات النقاش وتدوين الكتب التي تحمل سمة المذهب والمنهج الذي يتبنَّاه كلُّ طرف، ويمكن القول بأنَّ القرون الأربعة التي تتناولها الدراسة – من القرن الثالث الهجري إلى السادس – تمثل فترة ظهور المذاهب الكلامية واستقرارها، وما تزال كتب المتكلِّمين وآراؤهم التي ظهرت في القرون الأربعة – من الثالث إلى السادس– ذاتَ أثر واضح في الحياة العقلية والدينية للمسلمين إلى اليوم، ولتأكيد ذلك يكفي أن نشير إلى أبرز الأعلام في تلك المرحلة :

فمن الأشاعرة : الأشعري(324هـ) والباقلاني(403هـ) وابن فورك(406هـ) والجويني(478هـ) والغزالي(505هـ) والرازي(606هـ) .

ومن الماتريدية : أبو منصور الماتريدي (333هـ) والبزدوي(478هـ) و أبو المعين النسفي(508هـ) ونور الدين الصابوني(580هـ).

ومن المعتزلة: إبراهيم النظَّام (231هـ) وأبو علي الجبَّائي(303هـ) وأبو هاشم الجبَّائي(323هـ) والقاضي عبد الجبَّار(415هـ) والزمخشري(538هـ).

ومن الحنابلة: أبو يعلى الحنبلي(458هـ) وابن عقيل (513هـ) وابن الزاغوني (527هـ) وابن حامد (403هـ) وابن الجوزي(597هـ) .

فكلُّ تلك الأسماء تنتمي إلى مرحلة تاريخية هي مرحلة البحث والنقاش الكلامي، فهي مرحلة مؤسِّسة ومؤثِّرة، ولعلَّها من أكثر المراحل التاريخية تأثيرًا ليس على المستوى الكلاميّ فحسب؛ بل على كلّ المستويات العلمية والفكرية للمسلمين، وسيتمُّ التأكيد على أهمية تلك المرحلة في الجانب الكلاميّ من خلال عرض الموضوع ومناقشته، وقد سلكتُ في بحثي عدَّة مناهج تتناسب وعنوان البحث، منها المنهج التاريخي، والتحليلي، والنقدي، وقد قسمت بحثي إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب اختلاف المتكلمين.

المبحث الثاني: النتائج التي أفرزها الخلاف الكلامي.

المبحث الثالث: الأصول المنهجية في التعامل مع الخلاف الكلامي.

المبحث الأول: أسباب الاختلاف بين المتكلمين:

من خلال تتبُّع المسائل الكلامية والاختلافات بين المتكلِّمين يمكننا أن نبرز أهم تلك الأسباب:

1- إثبات النص:

الخلاف بين أشهر المدارس الكلامية من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والمرجئة والحنابلة لم يكن بين منكر لقدسية النص وبين مثبت له، بل هو خلاف في فهم النص ودلالته على التنزيه، وهذا يتجلَّى واضحًا في أهمِّ المسائل التي وصلتنا كالصفات وما يتعلق بها من رؤية الله تعالى وكلامه، وفي مباحث الإرادة الإلهية والسلوك البشري.

الموقف من مكانة النصِّ المقدّس أمر مسلَّم به، بين جميع المدارس الكلامية المشهورة على اختلاف طرقها وتفاوت مناهجها، فليس هناك أيُّ تشكيك في مكانة النص؛ بل مصدر الاختلاف كان يدور حول فهم النص ودلالته على المراد، وهو أمر جليّ نلحظه في كل مسألة كلامية، فقد استدلّ المعتزلة لقولهم بنفي رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة بقوله تعالى: **(لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير)** (الأنعام: الآية 103)، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى:**(قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني)** (الأعراف: الآية 143) [2]، والآية الأخيرة تعدُّ أبرز دليل لأهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى بالإضافة لأدلة أخرى من القرآن والسنة،[3] واستدل أهل السنة لقولهم بخالقية الله تعالى للفعل البشري بقوله تعالى: **(الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل)** (الزمر: الآية 62) وقوله تعالى: **(والله خلقكم وما تعملون)** (الصافات: الآية 96)،[4] واستدل الجبرية بظواهر الآيات السابقة وغيرها من الآيات والأحاديث على أن العبد ليس له من الفعل شيء وأنه يُنسب إليه الفعل على سبيل المجاز لا

2 راجع: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة 1996م، الناشر مكتبة وهبة القاهرة، ص 233، 248، 252 وما بعدها .

3 راجع: الأشعري، الإبانة، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الثالثة 1996م، ص 62، والتفتازاني، شرح المقاصد 182/4، والجويني، الإرشاد، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة السعادة-مصر 1950م، ص 183، والبزدوي، أصول الدين، تحقيق: هانز بيترلنس، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1963م، ص79.

4 راجع: الأشعري، الإبانة ص 161، والباقلاني، الإنصاف، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثالثة 1980م، ص 144-149، وملا علي القاري، شرح الفقه الأكبر، تحقيق مروان محمد الشعار، الطبعة الأولى، دار النفائس-بيروت، ص 114-115.

الحقيقة[5]، كما استدل المعتزلة بالآيات الكثيرة التي تصف الله تعالى بالعدل وتنفي عنه الظلم لإثبات قولهم بأنَّ إرادة الله تعالى لا تتعلق بالشر والسوء والمعاصي وأنها تتعلق بالخير والطاعات والإيمان، واستدل أهل السنة بالآيات الكثيرة التي تدل على شمول الإرادة الإلهية لإثبات قولهم بأنَّ الإرادة الإلهية تتعلق بالخير والشر والطاعة والمعصية[6].

2- تنزيه الخالق:

من المعلوم أنَّ القاعدة المتفق عليها بين المتكلِّمين – ما عدا المشبّهة والمجسّمة – أنَّ الله تعالى منزَّه عن كل صفات النقص، لذلك كان محور اختلافهم حول إثبات التنزيه لله تعالى، فذهب المعتزلة والخوارج والإمامية إلى أنَّ رؤية الله تعالى غير ممكنة عقلًا وغير واقعة شرعًا لتعارض الرؤية مع أصولهم، وهو أنَّ الله تعالى ليس جسمًا وليس في جهة ومكان[7]، كما أنَّهم قالوا إنَّ الله تعالى منزَّه عن الظلم، فلو كان فعل الإنسان من خلق الله تعالى لبطل الأمر والنهي وبعثة الأنبياء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والثواب والعقاب[8]، والأشاعرة وجمهور أهل السنة لم يقولوا بخلق القرآن التزامًا بالتنزيه لله تعالى؛ لأنّه يلزم عن القول بخلق القرآن القول بحدوث كلام الله تعالى والقول بحلول الحوادث بذاته تعالى[9].

3- الترجيح بين الأدلة:

لعلَّ من أبرز أسباب الاختلاف الكلامي الاختلاف حول الدليل المعتمد ومدى ترجيحه على غيره، وقد رأينا اختلافات كثيرة بين المتكلمين حول الأخذ بعموم النص أو الاعتماد على النص الخاص بكل مسألة، وكذلك الأمر في موقفهم من الحقيقة والمجاز والأدلة السمعية والعقلية، فهناك مَن تمسك بالظواهر الواردة في أدلة القرآن والسنة وهناك من حاول أن يفهمها من خلال الدليل

5 راجع أدلتهم في شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص 109، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص 368.

6 راجع: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة ص 8، والقاضي عبد الجبار، طبقات المعتزلة ص 142، 145–146، وابن الزاغوني، الإيضاح، دراسة وتحقيق عصام السيد محمود، جامعة القاهرة–كلية دار العلوم 2000م، ص 295، والنسفي، تبصرة الأدلة 689/2، والرازي، المطالب العالية، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي–بيروت ط1987م ،357/9–366.

7 راجع: شرح الأصول الخمسة ص 232–233، الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية– بيروت 1990م، 238/1 الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد– مكتبة الكليات الأزهرية، ص 189.

8 راجع: القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، تحقيق الدكتور محمد عمارة، دار الهلال، 208/1.

9 راجع: البزدوي، أصول الدين ص 58–59.

العقلي، وهو أمر واضح بين المدارس الكلامية كالأشاعرة والحنابلة والمعتزلة وغيرهم، فقد بلغ الاعتداد بالدليل العقلي منزلة كبيرة عند المعتزلة إلى درجة أنه يَحكم على النص ويَرد دلالته إلى المعنى العقلي، فأكثر أمر كان يُعوّل عليه المعتزلة في تأويل الصفات وردّ ظواهر الأحاديث هو المخالفة للدليل العقلي، فالرؤية في الآخرة مستحيلة لأنَّ الله تعالى قديم ولا يمكن رؤيته ولما يلزم عن ذلك من القول بالتحيّز والتجسيم وهو –عندهم– مخالف للدليل العقلي،[10] وكلام الله تعالى حادث؛ لأنَّ الدليل العقلي دلَّ على أنَّ الكلام إنما هو عبارة عن أحرف وكلمات وأصوات وهو فعل من أفعال الله تعالى يحدثه ويخلقه في الأجسام إذا أراد مخاطبة الخلق بالأمر والنهي[11]، وهكذا الأمر في تأويلهم لسائر صفات المعاني والخبرية، فالعقل دلَّ على أن الله تعالى قديم فإثبات أي صفة زائدة على الذات يعني عندهم القول بتعدد القدماء، ويعارض التوحيدَ الذي يُعدُّ أهمَّ أصولهم[12]، وقالوا بأنَّ الاستدلال بالسمع غير ممكن في إثبات أنّ الله تعالى عالم؛ لأنَّ صحة السمع تتوقف على أنه عدل حكيم، وكونه عدلًا حكيمًا يعني أنه عالم لذاته؛ لذلك قدموا الدلالة العقلية، وأوّلوا الآيات الواردة في إثبات العلم لله تعالى وفق فهمهم، فقالوا بأنَّ معنى قوله تعالى: **(أنزله بعلمه)** (النساء: الآية 166) أي أنزله وهو عالم به[13].

4- النسب والإضافات لله تعالى:

كانت الآيات والأحاديث التي تتضمن نسبًا وإضافات لله تعالى كالنزول والاستواء واليد والرجل والساق والعين والوجه والدنوّ والهرولة وغيرها من النسب الواردة في حق الله تعالى كانت المادةَ الأساسية للخلاف الكلامي، فهذه الألفاظ وردت في الآيات والأحاديث منسوبة لله تعالى، وهي مادة الخلاف، فهناك من ينظر إليها على أنها صفات ثابتة لله تعالى، وهناك من ينظر إليها على أنها أضيفت لله تعالى والمراد بها معانٍ تفهم من خلال سياق الآيات أو الأحاديث، فليست من باب إضافة الصفة للموصوف وإنما يراد بها معان أخرى، فقد وردت كلمة"أصبع" مضافة لله تعالى مفردة ومثناة وجمعاً" أصبع–أصبعين–أصابع" فاختلف العلماء في معانيها، فمنهم من قال بأنَّ الواجب أن

10 راجع: الأشعري، مقالات الإسلاميين للأشعري 238/1، القاضي عبد الجبار، المغني تحقيق الدكتور محمد مصطفى حلمي وأبي الوفا الغنيمي وآخرين، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر، 139/4.

11 راجع: القاضي عبد الجبار المختصر أصول الدين 193/1.

12 راجع: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ص 151 وما بعدها، المختصر في أصول الدين 182/1، 193–195.

13 راجع: شرح الأصول الخمسة، ص 212 وما بعدها.

نؤمن بها من غير تعرض للتأويل ولا لمعرفة معنى كما هو الشأن في سائر الصفات الخبرية، ومنهم من قال بتأويلها، فقال الرازي كلها بمعنى الكناية عن القدرة الكاملة لله تعالى فالشيء الذي يأخذه الإنسان بأصبعه يكون مقدورًا له ومحل تصرفه على وجه السهولة من غير ممانعة، وقال ابن حزم في معنى الأصبعين: بين نعمتين وتدبيرين من نعم الله وتدبيره . وقال البغدادي: بين نعمتي الخوف والرجاء[14].

5- دور العقل في فهم الدليل الشرعي:

عندما تكلَّمنا عن الترجيح بين الأدلة أشرنا إلى منهج المعتزلة وتقديمهم للدليل العقلي، ولا يعني ذلك أنَّ المدارس الأخرى قد اقتصرت على الدليل السمعي وأهملت الدليل العقلي، فلا يمكن إنكار دور العقل في فهم النص وإنما يتفاوت ذلك بين مدرسة وأخرى وبين متكلّم وآخر، وقد أدى ذلك التفاوت إلى ظهور اختلافات كلامية تفهم في ضوء مدى إعمال العقل، وقد كان الرأي السائد بين المتكلمين الأوائل من أهل السنة أنَّ هناك توازنًا بين العقل والنقل، بينما جَنح الرأي الاعتزالي إلى ترجيح كفة العقل على النقل وقد أثر ذلك في موقف بعض المتكلمين من أهل السنة، فيرى الرازي– موافقًا بذلك المعتزلة– أنَّ الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا بعد تيقن أمور عشرة ومن بينها عدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه [15]، ونجد أنّ ذلك أثر في متكلمين غيره ، وهو رأي كاد أن يعصف بالدليل النقلي تمامًا [16]، لذلك برزت اختلافات كثيرة سببها تقديم الدليل العقلي والاحتكام إليه في فهم النص أو في ردِّه أو تقييد معناه وفق شبهات عقلية.

6- الردّ على المخالفين:

ظهرت أكثر الخلافات الكلامية من خلال إثارة الشبهات من المخالفين من أهل الأديان أو الفلسفات أو المبتدعة من المتكلمين، فقد ردَّ المتكلمون على أهل التثليث والثنوية والطبائعية والمنجمة والجبرية والقدرية والمجسمة وغيرهم [17] وكان لذلك أثر واضح في صياغة الدليل، فلم تظهر

14 راجع: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل 350/2، البغدادي: أصول الدين ص76، أساس التقديس ص 178–179، النووي، شرح صحيح مسلم 455/8.

15 راجع: أساس التقديس للرازي ص 51.

16 راجع: الدكتور حسن الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام ص 160.

17 راجع: نور الدين الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية ص 41–43، تحقيق الدكتور فتح الله خليف، دار المعرف بمصر 1969م .

الشبهات مرة واحدة بل ظهرت في فترات تاريخية مختلفة مما جعل علماء الكلام ينبرون للرد عليها معتمدين على مسلمات الخصوم وأدواتهم، وهو المعنى الذي أشار إليه الغزالي بقوله: إنَّ طائفة المتكلمين ندبوا أنفسهم للدفاع عن السنة والنضال عن العقيدة، ولكنهم اعتمدوا في ذلك على مقدمات تسلَّموها من خصومهم، وأن أكثر خوضهم كان في استخراج تناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم[18]، وهو الذي أحوجهم للردِّ على المخالفين وفق مناهجهم واضطرهم ذلك للتأويل أيضًا، فالجويني في ردِّه على المجسمة والحشوية الذين تمسكوا بظواهر الأحاديث اختار تأويلها ردًّا عليهم، فقد أوَّل حديث النزول على وجهين: الأول: نزول الملائكة المقربين، والثاني إسباغ الله نعماءه على عباده[19]، والمعتزلة أرادوا أن يفروا من الجبر لتعارضه الشديد مع أصل من أصولهم وهو العدل فقالوا بأنَّ العباد موجدون لأفعالهم الاختيارية [20].

المبحث الثاني: النتائج التي أفرزها الخلاف الكلامي

بعد أن ذكرنا أسباب الاختلاف بين المتكلمين نبرز أهم النتائج التي أفرزها الخلاف الكلامي وهي:

1- كثرة الآراء التي تتناسب مع طبيعة الخلاف والمراحل التاريخية:

لو رجعنا إلى كتب المتكلمين نجد اختلافات بين المدارس الكلامية وبين المتكلمين في المدرسة الواحدة، بل هناك اختلافات ظهرت بين آراء المتكلِّم نفسه، فما يذكره ويرجحه في كتاب يرد عليه ويخالفه في كتاب آخر وما يدافع عنه في مرحلة تاريخية من عمره يخالفه في مرحلة أخرى.

فهناك خلاف حول الصفات الذاتية والفعلية، وحول عدد الصفات ومعانيها، وهناك اختلاف حول معنى كل صفة، وهناك من يؤول وهناك من يقف عند ظاهر النص، وهناك من يحمل الصفة على معنى محدد وهناك من يذكر عدة معانٍ، فقد اختلفت المرجئة في حقيقة الإيمان إلى اثنتي عشرة فرقة واختلفوا في الرؤية على قولين، وفي خلق القرآن على ثلاثة أقوال، وفي القدر على قولين[21]،

18 راجع: الغزالي، المنقذ من الضلال تحقيق محمود بيجو، دار التقوى-سوريا الطبعة الثانية، ص 39-40.

19 راجع: الإرشاد ص 161-162.

20 راجع: شرح الأصول الخمسة ص 323.

21 راجع: مقالات الإسلاميين للأشعري 213/1، 233-234.

واختلف المعتزلة هل لله قدرة وعلم أو لا؟ إلى أربع فرق، وفي وجه الله تعالى إلى ثلاث فرق، وهل الله مريد أم لا؟ إلى خمس فرق، واختلفوا حول حقيقة الإيمان إلى ستة أقوال [22].

كما اختلف الأشاعرة أنفسُهم في مسائل كثيرة، بل نجد اختلافًا بين مرحلتين لمتكلم واحد كما وقع ذلك للجويني والرازي، وخالف الباقلاني شيخه الأشعري، وخالف الرازي آراء المذهب في مسائل كثيرة، وذلك يؤكد على أن الخلاف بينهم كان تاريخيًّا تحكمه المرحلة التاريخية، أو فهمه للنص فإذا رأى المتكلم أنّه ابتعد برأيه عن النص اختار رأيًا آخر لذلك نجد الجويني يكثر من ذكر التأويلات في معنى الآيات المتعلقة بالصفات الإلهية ثم نجده بعد ذلك في "النظامية " يقول بعد أن ذكر مذهب أئمة السلف: " والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقلًا اتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع "[23].

ففكرة (التاريخية) تحكم آراء المتكلمين فكلامهم ليس نصًّا مقدسًا أو دليلًا ثابتًا حتى يكون أصلًا نعتمد عليه، بل أكثر ما نتج عنهم هو مادة جدلية كلامية لا ينبغي أن تكون بديلًا عن الدليل الأصلي؛ فلا ينبغي الوقوف عندها إلا بمقدار وقوفنا أمام خلاف تاريخي أفرز آراء واجتهادات متنوعة بذل أصحابها جهدًا في فهم النص وفي مدلوله، نأخذ منها ما يتفق مع جملة الأدلة الشرعية والعقلية ونترك ما يخالفها.

2- تجاذب الاتهامات:

نتج عن كثرة الاختلافات تجاذب الاتهامات بين المدارس الكلامية والمتكلمين أنفسهم في المدرسة الواحدة، ويمكن لنا تصور خطورة تلك الاتهامات ومساحتها من خلال بعض الأمثلة، فأتباع الحسين بن محمد النجار وهم زهاء عشر فرق، كل فرقة تكفر الأخرى، قال البغدادي: اعلم أنَّ تكفير كلّ زعيم من زعماء المعتزلة واجب[24]، وقد ذكر الغزالي أنَّ الحنبلي يكفِّر الأشعري زاعمًا أنه كذّبَ الرسولَ في إثبات الفوق لله تعالى، وفي الاستواء على العرش، والأشعري يكفره زاعمًا أنه مشبّه وكذّب الرسولَ في أنه ليس كمثله شيء، والأشعري يكفّر المعتزليّ زاعمًا أنه كذّب الرسول في جواز رؤية الله تعالى، وفي إثبات العلم والقدرة والصفات له، والمعتزلي يكفِّر الأشعري زاعمًا أن إثبات الصفات

22 راجع: مقالات الإسلاميين 264/1 وما بعدها.

23 العقيدة النظامية تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث 1992م، ص 32.

24 راجع: البغدادي، أصول الدين، دار زاهد القدسي د.ت، ص 334-335.

تكفير للقدماء وتكذيب للرسول في التوحيد [25]، لذلك أفرد الغزالي كتابه "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" للرد على الذين يزعمون بأن مخالفة الأصحاب المتقدمين والشيوخ المتكلمين والعدول عن مذاهبهم – ولو قيد شبر– كفر وضلال وخسران، وقد بين أنَّ الردّ عليهم يتطلب حدّ الكفر ثم قال: فإن زعم أنَّ حدَّ الكفر ما يخالف مذهب الأشعري أو مذهب المعتزلي أو مذهب الحنبلي أو غيرهم، فاعلم أنه غر بليد قد قيده التقليد، فهو أعمى من العميان، فلا تضيِّع بإصلاحه الزمان، وناهيك حجة في إفحامه مقابلة دعواه بدعوى خصومه؛ إذ لا يجد بين نفسه وسائر المقلدين المخالفين له فرقًا وفصلًا، ولعل صاحبه يميل من بين سائر المذاهب إلى الأشعري، ويزعم أن مخالفته في واردٍ وصادرٍ كفرٌ من الكفرِ الجلي، فاسأله من أين ثبت له أن يكون الحق وقفًا عليه حتى قضى بكفر الباقلاني إذ خالفه في صفة البقاء لله تعالى وزعم أنه ليس وصفًا لله تعالى زائدًا على الذات؟ ولمَ صار الباقلاني أولى بالكفر بمخالفته الأشعري، من الأشعري بمخالفته الباقلاني؟ ولمَ صار الحقّ وقفًا على أحدهما دون الثاني؟ ثم تطرَّق لموضوع التاريخية التي نتكلَّم عنها وهل هي كافية في الحكم على صحة القول أو ردّه؟ فقال: أكان ذلك لأجل السبق في الزمن؟ فقد سبق الأشعري غيره من المعتزلة، فليكن الحق للسابق عليه، أم لأجل التفاوت في الفضل والعلم؟ فبأي ميزان ومكيال قدر درجات الفضل؟ [26] .

3– الخوض في الجزئيات والبحث عن الماهيات:

كثرت الاختلافات الكلامية وظهرت بشكل واضح في الجزئيات الكلامية التي تعبِّر عن ترف فكري أو منهج افتراضي وإقحام للعقل البشري في مجالات يعجز عن الخوض فيها، فخاضوا في إثبات الماهية لله تعالى وفي حقيقة الصفات الإلهية وسر القدر، وفي علاقة الأسماء بالصفات وهل الصفات هي عين الذات أم غير الذات، وهل أسماء الله تعالى هي الله أم غيره، وهل الإنسان يملك قدرة مؤثرة في الفعل والخلق أم أنه لا يملك أي تأثير، وكلها مسائل بنيت على أسئلة وإشكالات طرحتها الفلسفة والترف العقلي فخاض فيها المتكلمون وتشعّبت آراؤهم واختلفت مذاهبهم.

4– الابتعاد عن غاية النص:

25 الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، مطبعة الحكمة–دمشق، الطبعة الأولى 1996م، ص 49.

26 فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص 39–40.

وردت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في سياقات مرتبطة بسابقها ولاحقها ولتحقيق غاية تفهم من خلال جملة الآيات والأحاديث فانتزاعها من سياقها والوقوف على كلمة مفردة أو لفظة موهمة يبعد المتكلم عن غاية النص ومراده، قال الغزالي: " ولقد بعد عن التوفيق من صنف كتابًا في جمع الأخبار خاصة ورسم في كل عضو باباً، فقال: باب في إثبات الرأس، وباب في اليد، إلى غير ذلك، وسماه كتاب الصفات، فإن هذه كلمات متفرقة صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوقات متفرقة متباعدة اعتمادًا على قرائن مختلفة تفهم السامعين معانيَ صحيحة، فإذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الإنسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه"[27] . فليست كل إضافة وردت في القرآن والسنة دليلًا على صفة لله تعالى، فهناك إضافات ونسب جرى الخطاب بها على سبيل الكناية والاستعارة مما هو معروف في لغة العرب وبلاغتهم، فالغاية من النص قد تكون تقريب المعنى وتوضيح المراد، وهي الغاية الأساسية التي نزلت النصوص من أجلها .

5- تحميل النصوص ما لا تحتمل:

النصوص الشرعية لها دلالاتٌ ومعانٍ تُفهَم وفق قواعد معروفة، فلا يُقبل أن نحمِّلها ما لا تحتمل أو أن نعطِّل دلالتها، فلا يمكن للنصوص التي تتكلم عن التنزيه أن تعطِّل النصوص التي تتضمن صفاتٍ وأفعالًا لله تعالى، فالآية الجامعة **(ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)** (الشورى: الآية 11) اشتملت على التنزيه والإثبات، فالله تعالى ليس كمثله شيء وهو سميع وبصير، فنفي وإثبات في آية واحدة وهي من أوضح الأدلة على أن الإثبات لا يتنافى مع التنزيه، فالتمسك بجزء من النص لرد كل الصفات لا يستقيم في الفهم والتفسير.

ولو نظرنا للأدلة الشرعية التي اختلف حولها المتكلمون لوجدنا أنها أسمى وأبعد عن تلك الدلالات المذهبية والخلافات التاريخية، فالنصوص الصحيحة ليست صريحة والصريحة ليست صحيحة، وقد يحمل النص من المعاني البعيدة ما لا يحتمله أو يساق في سياق مختلف عن مراده وغايته.

---

27 الغزالي: إلجام العوام عن علم الكلام، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 1998م، ص30.

6- تأصيل المسائل من خلال الجدل:

انتهى الأمر بكثير من أتباع المدارس الكلامية إلى جعل المادة الجدلية أصلًا يعتمدون عليه، ويوالون ويعادون على أساسه، وهو أمر لا يمكن قبوله، فما نتج عن الجدل الكلامي لا يمكن أن يكون مادة علمية، تصلح لتأصيل المسائل العقدية، ولا يمكن أن تكون محورًا وأساسًا نعتمد عليه في قبول الآراء وردها، وقد ظهرت في التاريخ مناظرات علمية ومجالس حوار وجدل حول مسائل العقيدة، مثل المناظرات التي وقعت بين المعتزلة وأهل السنة، ومن أشهرها مناظرات المعتزلة مع المخالفين، ومناظرات أبي الحسن الأشعري والماتريدي والباقلاني والرازي وغيرهم،[28] فكلها تفهم في الإطار العام للجدل الكلامي.

المبحث الثالث: الأصول المنهجية في التعامل مع الخلاف الكلامي:

1-الاعتماد على النص وليس على الجدل:

من المعروف أنَّ الخلاف الفكري ومنه الخلاف الكلامي دليل على الحيوية والخصوبة العقلية، وعلى سماحة النظام الذي لا يكون الخلاف في ظله حَجْرًا للفكر وتعطيلًا للنص، بشرط أن يكون اختلاف تنوّع، فالاختلاف نوعان[29]: اختلاف تنوّع، وهو ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعاً، واختلاف تضادّ: وهو القولان المتنافيان إما في الأصول وإما في الفروع، فالأول (اختلاف التنوّع) خلاف مقبول لا يقدح بالنص ولا يصادم الأدلة الصريحة، أما الخلاف الثاني (اختلاف التضادّ) فهو مرفوض لأنه يصادم الأدلة.

فالنص هو الأساس والمرجعية، وما وقع من خلاف بين المدارس الكلامية يُنظر إليه على أنه خلاف تاريخي، قد يكون قريبًا أو بعيدًا عن النص الذي هو محور الخلاف، وهذا ينزع عن الخلاف صفة القداسة التي تتحكم في فهم النص، ولا تفسح المجال للخلاف، ولا تقبل الآراء الأخرى، وبذلك يفقد النص أهم سمة من سماته، وهي عمق دلالته وقبوله للفهم.

2- الأصل هو الدليل وليس قول المتكلِّم:

28 راجع البغدادي، أصول الدين ص 207-208.

29 راجع: ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ص 443.

كل متكلم يرى أن استدلاله صحيح، فالجدل الكلامي أفرز آراء ومذاهب كثيرة تحولت إلى نصوص ثابتة لا تقبل الخلاف، وأصبحت حجة عند الاختلاف مع أنَّها في حقيقتها آراءٌ تقبل الأخذ والرد، وليست أحكامًا ثابتة، فينبغي أن لا نُثبت إلا بالدليل، ولا نَفهم فهمًا تردّه القواعد العامة والأصول الثابتة في العقيدة والإيمان.

فكلُّ فهم لم يقم على دليل فهو مردود على صاحبه، وكل اجتهاد يخرج بالمجتهد عن أصول الإيمان فهو غير مقبول، فلا يمكن لقول المتكلِّم أن يكون بديلًا عن الدليل، أو أن يكون هو الدليل، وإلّا أدى ذلك إلى توسع الخلاف وتنازع الأدلة، فالرجوع إلى النصوص الشرعية في تحديد الأصول الإيمانية ضرورة لازمة؛ لأنها صاحبة الاختصاص الأصلي واتباعٌ للأمر الإلهي بالرجوع إلى الله ورسوله في كل أمر شرعي، ولا سيما إذا وقع خلاف أو تنازع، **(فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)**(النساء: الآية 59) [30] فالأصل في أيِّ خلاف أن نرجع إلى الدليل ليكون حكمًا في حل التنازع، فاجتهاد العالم قد يصيب، وقد يخطئ، فلا عصمة لقوله واجتهاده، لذلك لا بدَّ من الاعتماد على الدليل الصحيح وترك كل ما يخالفه، قال ابن أبي العز الحنفي: "إنما يكون البحث التام والنظر القوي والاجتهاد الكامل فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ليُعلم ويُعتقد ويُعمل به ظاهرًا وباطناً"[31]

3- الاستفادة من المنهج وليس من الجزئيات الخلافية:

الخلاف هو المظهر العملي لتطبيق قواعد الفهم والجدل وطرقه، فأي خلل في الفهم أو أي نقص في تطبيق القواعد الجدلية بشكلها الصحيح يؤدي إلى الخلاف، فقد سلك كثير من علمائنا مناهج علمية للوصول إلى الفهم الصحيح للنص وفي تنزيله، وهي مناهج تنظم عملية الفهم لذلك لا بد من أن نسلك مناهجهم ولا نقف عند الجزئيات الخلافية.

4- الاعتماد على النقل الصحيح والعقل الصريح:

فالكلام في العقيدة كلام في أصول الإيمان وأصول الاعتقاد عند المسلم وهو مبني على النص وعلى العقل، لذلك لا نقبل إثبات أيّ مسألة من مسائل العقيدة إلا بنص صحيح ثابت من

30 راجع: الدكتور عبد الحميد مدكور، دراسات في العقيدة الإسلامية، دار الثقافة العربية 2000م، ص18.

31 شرح الطحاوية ص 17.

القرآن الكريم أو السنة الصحيحة، ولا نردّ أي دليل من خلال الشبهات العقلية، فكم من مسألة جدلية لا يشهد لها دليل صحيح أو عقل صريح.

الخاتمة

بعد أن تناولت أسباب الخلاف الكلامي ونتائجه والمنهج المقترح في تناول مسائل العقيدة، يمكن الإشارة إلى أهم ما خلص إليه البحث:

–إنَّ الخلاف الكلامي له أسبابه المرتبطة بمناهج المتكلمين وموقفهم من الأدلة العقلية والنقلية، وهناك سبب آخر لا يقلّ أثره عن تلك الأسباب وهو الظروف التاريخية التي نشأت فيها تلك الاختلافات، فقد نشأت في بيئة مختلفة وفي ظروف تاريخية اضطرت أصحابها إلى الخوض في مسائل ومناقشات علمية مع المخالفين.

–لم يكن الخلاف الكلامي بين جمهور المتكلمين بين منكر لقدسية النص وبين مثبت له، بل هو خلاف في فهم النص ودلالته على التنزيه ومثال ذلك ما جاء في مباحث الصفات وما يتعلق بها من رؤية الله تعالى وكلامه، وفي مباحث الإرادة الإلهية والسلوك البشري.

– ظهرت الاختلافات الكلامية بشكل واضح في الجزئيات الكلامية وفي المسائل التي تتضمن إقحامًا للعقل البشري في مجالات يعجز عن الخوض فيها، كالكلام في إثبات الماهية لله تعالى وفي حقيقة الصفات الإلهية وسر القدر، وفي علاقة الأسماء بالصفات وهل الصفات هي عين الذات أم غير الذات، وهل أسماء الله تعالى هي الله أم غيره، وهل الإنسان يملك قدرة مؤثرة في الفعل والخلق أم أنه لا يملك أي تأثير، وكلها مسائل بنيت على أسئلة وإشكالات تاريخية طرحتها الفلسفة والترف العقلي فخاض فيها المتكلمون وتشعبت آراؤهم واختلفت مذاهبهم.

– ما وقع من خلاف بين المدارس الكلامية ينبغي أن ينظر إليه على أنه خلاف تاريخي، وهذا ينزع عن الخلاف صفة القداسة التي تتحكم في فهم النص ولا تفسح المجال للخلاف ولا تقبل الآراء الأخرى.

– لا نقبل من الآراء الكلامية إلا ما كان مستندًا إلى دليل صريح وصحيح من الشرع والعقل، فكلُّ فهم لم يقم على دليل فهو مردود، وكل اجتهاد يخرج بالمجتهد عن أصول الإيمان فهو غير مقبول، فلا يمكن لقول المتكلِّم أن يكون بديلًا عن الدليل، أو أن يكون هو الدليل.

– إنَّ الرجوع إلى النصوص الشرعية في تحديد الأصول الإيمانية ضرورة لازمة لأنها صاحبة الاختصاص الأصلي، واجتهاد المتكلم قد يصيب وقد يخطئ فلا عصمة لقوله.

المصادر والمراجع:

الأشعري، (أبو الحسن، علي بن إسماعيل المتوفى 324 هـ)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الثالثة 1996م.

_____ مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية– بيروت 1990م.

الباقلاني،(أبو بكر محمد بن الطيب المتوفى 403 هـ)،الإنصاف، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثالثة 1980م.

البزدوي، (أبو اليسر، محمد بن محمد بن عبد الكريم المتوفى 493 هـ):أصول الدين، تحقيق هانز بينر لنس، دار إحياء الكتب العربية– القاهرة 1963م.

البغدادي، (أبو منصور، عبد القاهر، المتوفى 429 هـ) أصول الدين، دار زاهد القدسي د.ت.

الجويني،(إمام الحرمين، أبو المعالي المتوفى 478 هـ)،الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة السعادة–مصر 1950م.

_____ العقيدة النظامية، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث 1992م.

ابن حزم، (أبو محمد علي بن أحمد المتوفى 456 هـ):الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم نصر، الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

حسن الشافعي(دكتور)، المدخل إلى دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة– القاهرة، الطبعة الثانية 1991م.

الرازي، (فخر الدين، محمد بن عمر المتوفى 606 هـ)، أساس التقديس، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة 1987م.

_____ المطالب العالية، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي–بيروت ط1987م.

_____ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد– مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن الزاغوني، الإيضاح في أصول الدين، دراسة وتحقيق عصام السيد محمود، جامعة القاهرة–كلية دار العلوم 2000م.

عبد الجبار(القاضي أبو الحسن الهمذاني المتوفى 415 ه)، شرح الأصول الخمسة، القاضي، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة 1996م، الناشر مكتبة وهبة القاهرة.

_____ المختصر في أصول الدين، تحقيق الدكتور محمد عمارة، دار الهلال.

_____ المغني، تحقيق الدكتور محمد مصطفى حلمي وأبي الوفا الغنيمي وآخرين، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر.

عبد الحميد مدكور(دكتور)، دراسات في العقيدة الإسلامية، دار الثقافة العربية 2000م.

ابن أبي العز الحنفي، شرح الطحاوية، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث –القاهرة.

الغزالي،(محمد بن محمد المتوفى 505 ه)، إلجام العوام عن علم الكلام، المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة 1998م.

_____ فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، مطبعة الحكمة–دمشق، الطبعة الأولى 1996م.

_____ المنقذ من الضلال، تحقيق محمود بيجو، دار التقوى–سوريا الطبعة الثانية.

القاري،(ملا علي بن سلطان المتوفى 1014 ه)، شرح الفقه الأكبر، تحقيق مروان محمد الشعار، الطبعة الأولى، دار النفائس–بيروت.

النسفي، (أبو المعين، ميمون بن محمد ت 508 ه)، تبصرة الأدلة، تحقيق: كلود سلامة، الطبعة الأولى1990م، دمشق.

نور الدين الصابوني(نور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر ت 580ه)، البداية من الكفاية في الهداية، تحقيق الدكتور فتح الله خليف، دار المعرف بمصر 1969م.

النووي،(محيي الدين، يحيى بن شرف النووي ت676ه)،شرح صحيح مسلم، تحقيق عصام الصبابطي، حازم محمد، عماد عامر، الطبعة الأولى 1994م، دار الحديث، القاهرة.

Seçilmiş Kaynakça

Abdulcebbâr, Kâdî, *Şerhu'l-Usuli'l-Hamse*, (tahk. Abdulkerim Osman), Kahire 1996.

Abdulcebbâr, Kâdî, *el-Muğnî fî Ebvabi't-Tevhîd ve'l-Adl*, (tahk. M. Mustafa Hilmi-Ebü'l-Vefa Gânîmî), Kahire tsz.

Bağdâdî ,Abdulkahir, *Usuli'd-Din*, y.y. tsz.

Bakillânî, *el-İnsâf fimâ Yecibu İ'tikâduhû velâ Yecûzu'l-Cehlu bihî*, (tahk. M. Zahid el-Kevserî), Kâhire 1980.

Cüveynî, Ebi'l-Meâlî Abdilmelik, *Kitabü'l-İrşâd*, (tahk. M. Yusuf Musa- A. Abdulhamid), Mısır 1950.

Eş'arî, *Makâlâtü'l-İslâmiyyîn ve İhtilâfü'l-Musallîn*, (tahk. M. Muhiddin Abdulhamid), Beyrut 1990.

Eş'arî, *el-İbâne an Usûli'd-Diyâne*, (tahk. B. Muhammed Uyun), Dımaşk 1996.

İbn Hazm, *el-Fasl fi'l-Milel ve'l-Ehvâi ve'n-Nihal*, (M İbrahim Nasr), Beyrut tsz.

Nesefi, *Tabsıratü'l-Edille fî Usuli'd-Din*, (tahk. K. Selâme), Dımaşk 1990.

Sâbunî, Nureddîn, *el-Bidâye mine'l-Kifâye*, (tahk. Fethullah Huleyf), Mısır 1969.